

المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في القنوات التلفزيونية اليمنية

غير الحكومية " دراسة تحليلية "

Media Treatment of Yemeni Non- governmental Television Channels for Corruption Issues –An Analytical Study

أ.م.د. علي أحمد اليزيدي الحاوري*

*أستاذ الإذاعة والتلفزيون المشارك

جامعة الحديدة

ملخص الدراسة

معالجته والتصدي له من خلال إخضاع عينة من البرامج الإخبارية وغير الإخبارية للتحليل الكمي والكيفي باستخدام أداة تحليل المضمون. وقد خلصت الدراسة إلى أن القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية ليس لديها رؤية لمحاربة الفساد وكشف الحقائق من منظور تحليلي تفسيري يؤسس لمجتمع خال من الفساد كأساس لإقامة الحكم الرشيد في اليمن.

الكلمات المفتاحية: المعالجة الإعلامية – الفساد –

القنوات التلفزيونية

تعاني معظم البلدان العربية من غياب الحكم الرشيد ويُعد الفساد نتيجة حتمية لغيابه، ولوسائل الإعلام وبخاصة القنوات التلفزيونية دوراً في كشف الفساد وتأسيس دعائم الحكم الرشيد من خلال قيام وسائل الإعلام بتحقيق المشاركة الشعبية وتكوين وعي جماهيري مناهض للفساد ويراقب أداء الموظف الحكومي ويتتبع مكامن الخلل. من هنا تسعى هذه الدراسة إلى التقييم الموضوعي الذي تقوم به القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية تجاه معالجة الفساد وتقييم مدى التزام هذه القنوات بتقديم معلومات شاملة وموضوعية عن الفساد وطرق

Abstract

Arab Countries including Yemen are suffering from the absence of the good governance , and corruption is an inevitable consequence of it's absence, and it was found that media have an exceptional role of exposing the corruption, establishing the basis of good governance through promoting public realization , and monitoring the

performance of governmental institutions.

Therefore, this study is trying logically to evaluate the performance of non-governmental Yemeni Media (T.V channels) for treating the corruption by giving comprehensive unbiased information about the corruption. this evaluation will use the content Analysis

of sample for news and non-news programs.

In conclusion, Yemeni media are not participating well of making general or

public concept, even though availability of democratic environment at this time.

Keywords:

Media Treatment – Corruption – TV Channels

مقدمة:

تعاني اليمن كبقية البلدان العربية من غياب الحكم الرشيد، ويُعد الفساد نتيجة حتمية لغياب الحكم الرشيد. ولوسائل الإعلام دور بارز في تفعيل دور المجتمع ومواجهة الفساد وتثبيت دعائم الحكم الرشيد. ولن تقوم وسائل الإعلام بذلك إلا في ظل مناخ ديمقراطي يُتاح من خلاله حرية الوصول إلى المعلومات. فالدولة الديمقراطية هي التي تحقق المشاركة الشعبية التي تتيح للمواطن ممارسة دوره الرقابي، فالفساد شديد الالتصاق بغياب المشاركة الشعبية.

وبعد أن نالت الأقطار العربية استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن العشرين بقيت المجتمعات العربية تتعرض لخطاب إعلامي غير متكافئ لا يحقق المشاركة الشعبية جسده هيمنة الدولة على وسائل الإعلام، وتسخيرها لإبراز محاسن النظام السياسي ومنجزاته، وإعادة إنتاج علاقات الصراع والسيطرة والخضوع السياسي في المجتمع.

وفي الثلاث العقود الأخيرة دخل العالم عصر الفضاء المفتوح، والعولمة، ومرحلة انتصار المشروع الغربي - حسب ما يسميه البعض -، فشهدت اليمن والأقطار العربية على أثر ذلك تحولات سياسية وتكنولوجية وديمقراطية أثرت بشكل مباشر على الفكر والحوار السياسي والخطاب الإعلامي. وبرزت قوى جديدة غير حكومية تستثمر في المجال الإعلامي المقروء والمرئي بغرض زيادة نفوذها السياسي أو الإيديولوجي أو الاقتصادي، فظهرت الصحافة والفضائيات الحزبية والأهلية، وبالتالي تغيرت أنماط المضامين الإعلامية التقليدية وانحسرت هيمنة الخطاب الإعلامي الحكومي الموجه، وبدأت وسائل الإعلام اليمنية الغير حكومية تتصارع وتتباين معتمدة على سياسة المكاشفة، وأصبحت القنوات غير الرسمية وسيلة متاحة لتبادل الآراء والأفكار المتباينة وحشد المناصرة والتأييد لقضية ما، وتكوين الوعي حول القضايا المختلفة، أو تدعيم القائم منها سلفاً، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تطور في وظائف ومضمون الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام اليمنية فتمكنت القنوات التلفزيونية اليمنية غير حكومية من استقطاب أنظار قاعدة عريضة من المشاهدين، وزاد اعتماد المواطن اليمني عليها في معرفته بالأوضاع المختلفة على الساحة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تعاظم دورها في توجيه وتكوين

الرأي العام وتشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه مختلف الظواهر والأحداث والوقائع، كما تمكنت هذه القنوات من إعادة بث المحتوى الإعلامي لها من خلال المواقع الإلكترونية مما زاد من قاعدة جماهيرها.

كما تُعد الرسالة الإعلامية التي تقدمها هذه القنوات من أهم عوامل تكوين الرأي العام اليمني وتشكيل اتجاهاته ومواقفه، لذلك تسعى القنوات لإعادة معالجة الحقائق وتطويعها بما يخدم ويتوافق مع مصلحة المركز المتحكم بهذه القنوات، وهذا يشكل عقبة أمام صناعة رأي عام مستتير، وتحقيق المشاركة الجماهيرية في مراقبة الأداء الحكومي، وفي صنع القرار السياسي (الحاوري، علي، 2014).

وبما أن الفساد عبارة عن سلوك فمن الممكن القضاء عليه وكسر دائرته، ودائرة الفساد لا يمكن كسرها إلا بتعاون المسؤول والمواطن ووسائل الإعلام. وتعاون المواطن والمسئول في التصدي للفساد هي إحدى مهام وسائل الإعلام. وعلاقة الإعلام بالفساد علاقة مزدوجة فهي علاقة كشف وعلاقة وجود. ووسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية (المقروءة والمسموعة والمرئية) بوصفها تمثل السلطة الرابعة تشكل سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية وبذلك تقع عليها مسؤولية رقابية كبرى لمكافحة الفساد والتصدي له.

وما دام معظم الناس يعتمدون بدرجة كبيرة على وسائل الإعلام في تكوين معارفهم ومعلوماتهم (زكريا، أحمد، 2012، ص 260)، فهم بحاجة إلى المعرفة والمعلومات للإحاطة بما يجري في البيئة المحلية بطريقة تسهم في جعل جمهورها على وعي بمجريات الأحداث والوقائع المختلفة، ولما كانت الفضائيات الغير حكومية تعد من مصادر الثقافة للجمهور اليمني لأنها تعتمد على حرية عرض الآراء والموضوعات وكافة القضايا والأحداث مقارنة بوسائل الاتصال الأخرى مما يؤثر على زيادة فاعلية دورها في زيادة المعرفة السياسية لجمهورها (الطرابيشي، والسيد، 2004، ص 192-193)، وتشكيل وتوجيه الرأي العام برمته. فالركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية صياغة مضامين نسق البرامج الإعلامية هي الحفاظ على استمرارية الوعي بما يجري، ومراقبة البيئة (المحيط) والإخبار عما يجري فيها (المنظمة العربية للتربية والعلوم، 1998، ص ص 15-23)، وتقييم مدى فاعلية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في مكافحة الفساد يكمن في مدى تمكن وسائل الإعلام في إحاطة المواطن بماذا حدث؟ وماذا يحدث؟ وما المتوقع حدوثه في المرحلة القادمة؟، وذلك بهدف تحديد الدور المطلوب منه والأدوار المطلوبة من غيره من أفراد المجتمع لمجابهة الفساد، مثل "إقناع الموظف الحكومي بالتخلي عن التصرفات المرتبطة بالفساد" (إينزلايبر، وآخرون، 1999، ص 196). كما تقوم وسائل الإعلام في ظل المناخ الحر بعملية الرقابة المباشرة على الأداء الحكومي أو من خلال دعم الجهات الرقابية بنشر قضايا الفساد، ورصد الانتهاكات القانونية، وجمع المعلومات المتعلقة بالفساد والمفسدين، والمساهمة في

تشكيل رأي عام مناهض لجريمة الفساد وتوفير مقومات مكافحة الفساد وشتى مظاهره ومنع إهدار موارد الدولة وعرقلة مخططات التنمية.

إذن فالمحتوى الإعلامي مادة هامة وأساسية تعبر عن حاجة اجتماعية ضرورية لا غنى عنها ويضطلع بدور أساسي منهجي علمي معرّف لأداء مهام إستراتيجية كالتصدي لجريمة الفساد الذي أصبح داء عضال يهدد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اليمني ويقوض قيمه الأخلاقية ويعرض السلم الاجتماعي والتنمية للخطر.

وبما أن المعلومة هي المادة الخام لعمل وسائل الإعلام فإن حرية الحصول على المعلومات شرط أساسي لكي تقوم وسائل الإعلام بدورها. "فمن خلال تحقيق حرية الحصول على المعلومات والنفاذ إليها يزيد من إمكانية محاربة الفساد والقضاء عليه، فإمكانية الحصول على المعلومات تعني القدرة على الحصول والوصول إلى المعلومات والبيانات والحقائق أينما كانت، فالبينة التي تتوفر فيها القدرة على النفاذ إلى المعلومات هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة، وهي عكس بيئة الفساد تماماً حيث يعيش وينمو في ظروف من الغموض والتعتيم وقلب الحقائق، كما أن جاهزية المجتمعات القادرة على النفاذ إلى المعلومات هي أفضل بكثير من المجتمعات المحرومة (البريهي، ، ص 1).

وتُعد مرحلة النفاذ إلى المعلومة هي المرحلة الأولى من مراحل عمل وسائل الإعلام تليها مرحلة معالجة المعلومات وتوصيلها إلى المواطن كاملة بكل وضوح وموضوعية وبدون تحيز، فعملية عدم وضوح الموضوع تقف عقبة أمام صناعة التحول الإيجابي للرأي العام اليمني نحو المشاركة والرقابة، "فمن الأمور الظاهرة أن درجة وضوح الموضوع أو عدم ارتباطه بتجمعات أو تمركز الاتجاهات الموجودة تجعله قادراً على التغلب على الصعوبات التي تقف عادة عقبة أمام التحول" (رشتي، 1993، ص 625).

وعليه نسعى من خلال هذا البحث إلى التقييم الموضوعي لأداء القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية من خلال تقييم مدى التزامها بتقديم معلومات شاملة وكافية عن قضايا الفساد، ومدى التزامها بمعايير الصدق والعدل والموضوعية عند عرض هذه القضية، من خلال الدراسة التحليلية لعينة من البرامج الإخبارية وغير الإخبارية لعدد (7) قنوات تلفزيونية يمنية غير حكومية.

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من دراسات الإعلام باستخدام نظرية تحليل الأطر الإخبارية، وقد أسفرت عملية المسح التي قام بها الباحث لجمع هذه الدراسات عن وجود العديد من الدراسات العربية والأجنبية، تنوعت في موضوعاتها وإجراءاتها المنهجية، وسوف نعرض ملخصاً موجزاً لقائمة من هذه الدراسات:

- دراسة القصور (2013م)، دراسة تحليلية للمعالجة الإعلامية لقضايا التربية في الصحافة المكتوبة المغربية خلال فترة إعداد الدخول التربوي، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل المعالجة الإعلامية لقضايا التربية والتعليم في فترة إعداد الدخول التربوي في الصحافة المكتوبة المغربية، وذلك بالوقوف على خصائصها الكمية والكيفية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستمارة تحليل المحتوى، وتطبيقها على عينة عمدية من جميع الصحف الحكومية والحزبية والمستقلة المغربية الصادرة ما بين 1 - 8 سبتمبر 2011م، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن قضايا التربية والتعليم من القضايا التي أبرزتها الصحافة المغربية المكتوبة (عينة الدراسة)، وأن وزارة التربية والتعليم في المغرب تحكمت في أجندة الصحافة المغربية فيما يخص قضايا التربية والتعليم، كما أكدت الدراسة إلى إهمال الصحافة المغربية لصوت المواطن المعني بقضايا التربية والتعليم، وكذا إهمال جمعيات المجتمع المدني.

- دراسة الداغر (2012م)، معالجة الصحافة العربية لقضايا التسامح والتواصل مع الآخر: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية معالجة الصحف العربية لقضايا التسامح والتواصل مع الآخر بالتطبيق على كبريات الصحف العربية داخل الوطن العربي وخارجه، واعتمدت الدراسة على منهج المسح للمضمون الإخباري ومواد الرأي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من مختارة بأسلوب الأسبوع الصناعي من أربع صحف عربية يومية كبرى هي صحف: الأهرام، والرياض، والحياة، والشرق الأوسط. وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تتلقف المواد والمعلومات التي تقدمها بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ثم تقوم وسائل الإعلام بتشكيلها في مواد إعلامية مناسبة يتم الاعتماد عليها في تشكيل صناعة أو تغيير أو تعديل أو تأكيد الصورة الذهنية للأفراد والمؤسسات والمجتمعات والدول بما في ذلك الآخر.

- دراسة أبو رمان (2011م)، المعالجة الإعلامية للشؤون الثقافية في الصحافة الأردنية اليومية، هدفت الدراسة إلى تحديد كيفية معالجة الصحافة الأردنية اليومية للشؤون الثقافية، من خلال استخدام المنهج الوصفي، وأداة تحليل المضمون، بالتطبيق على عينة عشوائية مقدارها (24) عدد من صحيفتي: الرأي والدستور، الأردنيتين اليوميتين، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة، أن الصحيفتين (عينة الدراسة) بشكل عام قد أهتمتا بالشأن الثقافي من خلال الملحقين الثقافيين للصحيفتين، كما أكدت الدراسة على أن الخلفية الثقافية والمعرفية لدى مسؤولي التحرير في الصحيفتين قد أثر بشكل أو بآخر على حجم التغطية ونوعها للشأن الثقافي الأردني في كلا الصحيفتين.

- دراسة أحمد (2011)، اعتماد الجمهور المصري على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة كمصدر للمعلومات أثناء ثورة 25 يناير 2011. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على كثافة استخدام الجمهور

لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة، أثناء أحداث ثورة 25 يناير 2011، والعوامل المؤثرة في اعتماد الجمهور على هذه الوسائل، ومدى تحقق التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية بالاعتماد على هذه الوسائل، باستخدام منهج المسح على عينة قوامها (300) مفردة من مستخدمي المواقع الالكترونية الإخبارية، وأظهرت الدراسة أن القنوات الإخبارية كالجزيرة والعربية جاءت في مقدمة الوسائل التي تعرض لها أفراد العينة أثناء الثورة، تلتها الصحف الخاصة كالمصري واليوم السابع، ثم القنوات الإخبارية الناطقة بالعربية مثل (BBC) العربية والحرّة، تلتها المواقع الالكترونية الإخبارية، ثم الصحف القومية المصرية في المرتبة الأخيرة. وأكدت الدراسة أن العديد من التأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية، قد تحققت نتيجة اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام أثناء الثورة.

- دراسة الطيب (2010م)، المعالجة الإعلامية لظاهرة التنصير في الصحافة الجزائرية المكتوبة، وقد هدفت الدراسة إلى تتبع طبيعة المعالجة الصحفية لظاهرة التنصير في الجزائر، كنتيجة لتجدد نشاط المبشرين في الجزائر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستمارة تحليل المضمون، بالتطبيق على عينة عشوائية مكونة من (29) عدد من صحيفة الشروق اليومية الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن صحيفة الشروق استطاعت إبراز الفاعلين الأساسيين في عملية التنصير في الجزائر من مؤسسات وشخصيات حكومية، وأن صحيفة الشروق قد تناولت موضوع التنصير في الجزائر من خلال عدة أشكال صحفية كالخبر والرأي والتعليق.

- هدفت دراسة "ماريا بستالاردو Maryia Pestalardo (2006) إلى تحليل الأطر الإخبارية للحرب على العراق في وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية ودول أمريكا اللاتينية، واختارت الباحثة الأسبوع الأول قبل بداية الحرب والأسبوع الذي تلا الحرب مباشرة عام 2003 وذلك لتحليل عينة من المادة المنشورة في تسع صحف كبرى بالولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية بهدف إجراء مقارنة بينهم، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الصحف في أمريكا اللاتينية وأوروبا صورت الحرب بشكل أكثر عمقا وتوازنا وتنوعا في مصادر الأخبار، بينما اتسمت معالجة الصحف الأمريكية بالمحدودية في تغطيتها، والاعتماد على قوات التحالف في معظم تغطيتها.

- اهتمت دراسة السمري (2006) بمعرفة مدى اعتماد الشباب الجامعي الإماراتي على التلفزيون في المعرفة بقضايا الإرهاب والمقاومة، ودوره في تعميق تلك المعرفة، والتعريف بخلفيات القضية وأبعادها. وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث التحليلية التي تتخطى وصف السمات والخصائص إلى محاولة تفسير السلوك، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من الشباب الإماراتي، وقد خلصت نتائجها إلى أن التلفزيون يساهم في توفير مستوى إدراك أوسع لدي المبحوثين بقضايا الإرهاب والمقاومة، بينما أدت كثافة

مشاهدة البرامج الإخبارية المتخصصة إلى توضيح بعض الأمور وإزالة الغموض حول مفاهيم الإرهاب والمقاومة.

- دراسة مصطفى (2004)، المعالجة الإخبارية للأحداث والقضايا العربية في قناة الحرة، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث التحليلية، وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لاتجاهات معالجة قناة الحرة للقضايا والأحداث العربية من زاوية مدى الاهتمام والتكثيف وأسلوب التداول والسياق الذي تمت فيه المعالجة من خلال تحليل الأطر الخبيرة التي استخدمت في تناول القضايا العربية، وأظهرت نتائج الدراسة تركيز قناة الحرة على القضايا العسكرية والأمنية والسياسية المتعلقة بالقضايا العربية، كما أظهرت الدراسة غلبة الاتجاه السلبي في تناول الأخبار المتعلقة بالقضايا العربية، وتجاهلها للقضية الفلسطينية، كما خلصت الدراسة إلى تركيز قناة الحرة على تحسين صورة أمريكا وسعيها الدؤوب لنشر الحرية والديمقراطية في البلدان العربية.

- دراسة Billings & Eastman (2003) التي رصدت تغطية البرامج الحوارية ومواد الرأي التلفزيونية للهوية الذاتية للرياضيين المشاركين بدورة الألعاب الشتوية التي أقيمت بمدينة Salt Lake الأمريكية عام 2000، وأظهرت نتائجها اعتماد هذه التغطية على ثلاثة أطر هي: إطار النوع، وإطار العرق، وإطار جنسية المتسابق، وكشفت الدراسة عن تأثير بعض المتغيرات في أطر هذه التغطية وتتحصر في نوع كل من المذيع والمراسل والضيف، ونوع المادة الإعلامية سواء كانت إخبارية خالصة أو تصحبها تعليقات أو مادة رأي أو مواد حوارية بالإضافة لمتغيرات متعلقة بشخصية المتسابق وبنيته الجسدية ونوع المسابقة الرياضية والمصادر.

- دراسة Blakely (2003) التي أجرت تحليلاً مقارناً لتأثير تغطية المقالات وبريد القراء والقصص الإخبارية بجريدة The New York Time الأمريكية لثلاثة أنواع من وباء الأنفلونزا، وثبت منها تركيز المقالات على إطار توعية الناس بخطورة المرض ومسبباته وطرق تجنبه بينما ركز بريد القراء على أطر: الخوف والخطر والإطار الإنساني والمعاناة مقابل تركيز القصص الإخبارية على إطار الجدل بشأن الأنواع الثلاثة لهذا الوباء والقصور في مواجهتها.

- دراسة Avraham, Aburaiya & Wolfsfeld (2000)، التي حلت أطر تغطية النصوص الإخبارية والمقالات بصحيفتي Ha'artes & Yediot Ahrenot الإسرائيليةتين للاحتجاج الذي نظمه عرب 48 بمناسبة يوم الأرض خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مع إجراء مقابلات متعمقة مع سياسيين عرب وقادة اجتماعيين وصحفيين إسرائيليين يعملون بوسائل الإعلام المختلفة، وخلصت نتائجها إلى أن

هذه التغطية تمت باستخدام إطار: النظام والقانون، والعدالة رغم تفوق الإطار الأول الذي وصف هذه الاحتفالات والاحتجاجات بأنها تمثل خروجاً على النظام والقانون.

التعليق على الدراسات السابقة:

ساهمت نتائج الدراسات السابقة في الوصول إلى النتائج التالية:

- لا يوجد دراسة يمنية الباحث تُعنى بدراسة وتحليل محتوى القنوات اليمنية الخاصة.
- تركيز معظم الدراسات العربية والأجنبية على القضايا السياسية.
- تركيز معظم الدراسات التي تناولت الأطر على دراسة الأطر الإعلامية على المواد الإخبارية بينما أهملت الأطر غير الإخبارية. رغم "تنبه الدراسات الحديثة إلى أهمية تطبيق نظرية تحليل الإطار الإعلامي على المواد غير الإخبارية" لأنها تتيح التعرف على العناصر والآليات التي تلجأ إليها -الوسيلة الإعلامية- لنقل وجهة نظرها إلى جمهورها لتشكيل اتجاهاته نحو القضايا المختلفة" (عبدالله، 2004، ص 38).

وقد أفادت الدراسات السابقة الباحث في التعرف على أهم سمات التغطية الإعلامية للقضايا والأحداث المختلفة ومنها قضية الفساد، وكذا في صياغة مشكلة وتساؤلات الدراسة الحالية.

مشكلة البحث:

في ضوء تعدد الفضائيات اليمنية الغير حكومية والتي تمثل مختلف القوى السياسية والاقتصادية اليمنية حدثت نقلة نوعية للإعلام اليمني تقنيا ومهنيا وفنيا وبدأت المنافسة بين القنوات لتقديم المواضيع للجمهور بكفاءة أفضل، وبوضوح أكبر، بغية كسب وإرضاء الجمهور وهو ما أدى إلى تعدد نوعيات المضامين وأساليب المعالجات للقضايا والأحداث الوطنية.

وفي ضوء ما تمثله هذه المضامين كأحد أهم مصادر المعلومات التي يستقى منها الجمهور اليمني معلوماته عن الأوضاع اليمنية المختلفة والتي على ضوءها يحدد الجمهور موقفه تجاه كافة القضايا والأحداث الوطنية وبالتالي ارتبطت مشكلة الدراسة بطبيعة التداول الإعلامي الذي تقوم به الفضائيات اليمنية غير الحكومية لمكافحة الفساد -كأساس لإقامة الحكم الرشيد-، وأثر ذلك التداول في تكوين رأي عام مستنير قادر على المشاركة الإيجابية، وذلك من خلال رؤية تحليلية لاتجاهات وأساليب وأبعاد هذا التداول والسياق الذي تتم فيه المعالجة.

أهمية الدراسة:

1. عدم وجود دراسات يمنية سابقة تناولت البحث في مدى مساهمة الفضائيات الغير حكومية في زيادة الوعي عند الجمهور اليمني عن قضايا الفساد وكيفية مواجهته.
2. تحديد مدى التزام الخطاب الإعلامي غير الحكومية بمعايير تكامل التغطية الموضوعية للقضايا الوطنية الكبرى ومنها قضية الفساد.
3. توسيع دائرة التطبيق الأكاديمي لنظرية الأطر الإعلامية على البرامج غير الإخبارية.

أهداف الدراسة:

1. معرفة مدى مساهمة الفضائيات في تحقيق المشاركة المجتمعية.
2. معرفة مدى مساهمة الفضائيات في توعية الجمهور بكافة القضايا المرتبطة بمعيشتهم وأمنهم واستقرارهم حتى يصبح عنصراً إيجابياً في مجتمعه.
3. معرفة مدى الدور الذي تمارسه القنوات التلفزيونية لمكافحة الفساد.

نوع الدراسة ومنهجها:

تتبع من التحليل الكمي لأساليب معالجة وتغطية قضية الفساد في القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية، وذلك من خلال مسح خصائص مضمون المادة التحليلية والتي تتمثل في قضية الفساد التي تناولتها البرامج الإخبارية وغير الإخبارية متضمنة العناصر الآتية:

- تحديد حجم الاهتمام بقضية الفساد في المحتوى الإخباري وغير الإخباري في القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية.
- أساليب الشكل الفني الذي قُدمت من خلاله قضية الفساد.
- تكامل تناول لقضية الفساد.

كما يهتم البحث بالتحليل الكيفي من خلال رصد وتحليل أطر المعالجة الإعلامية لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية، من خلال التعرف على خصائص المضمون المقدم ووضعها في إطار تفسيري، ورصد أطر المعالجة الإعلامية لقضية الفساد وفقاً للعناصر التالية:

- أطر الأسباب التي تضمنها المحتوى الإعلامي في البرامج الإخبارية وغير الإخبارية في معالجتها لقضية الفساد.

- أطر الحلول التي عرضها المحتوى الإعلامي لقضية الفساد.

- أطر الاستمالات المستخدمة في المحتوى الإعلامي بغرض بمكافحة الفساد.

ولتحقيق الأهداف والإجابة على الأسئلة تم استخدام منهج المسح الإعلامي وأداة تحليل المضمون بغرض الإجابة على تساؤلات البحث واستخلاص نتائج تفسيرية.

كما اعتمد الباحث في جمع المعلومات على الملاحظة المباشرة لجميع القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية التي تقدم خدماتها الإخبارية وغير الإخبارية للجمهور اليمني.

تم استبعاد ثلاث قنوات غير حكومية من الدراسة وهي قناة "عدن لايف" لأنها لا تقدم برامج متنوعة بانتظام، وقناة "يسر" وقناة معين لحدائث نشأتها مما يُصعب عملية تعميم النتائج على هذه القنوات.

عينة الدراسة:

نظراً لكبر مجتمع البحث فقد لجأ الباحث إلى منهج المسح باعتباره جهداً علمياً يهدف إلى الحصول على البيانات اللازمة لوصف عدد من المفردات خلال فترة معينة بقصد الإجابة على التساؤلات البحثية المثارة (Leedy,D, Paul, 1998, P 143).

ويتضمن مجتمع البحث المادة الإخبارية وغير الإخبارية التي تقدمها القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية. ونظراً لقلّة المؤشرات العلمية المعينة للباحث نتيجة انعدام الدراسات السابقة المعنية بتحليل المحتوى الإخباري وغير الإخباري للقنوات التلفزيونية اليمنية الحكومية وغير الحكومية بحيث يمكن الانطلاق من نتائجها. وقد تم إخضاع النشرات الرئيسية في القنوات الست باستخدام عينة الأسبوع الصناعي خلال فترة الدراسة (1- 31 مارس 2014م). وتم إخضاع سبع قنوات فضائية غير حكومية (من إجمالي 10 قنوات يمنية غير حكومية تقدم خدماتها للجمهور في الوقت الحالي) والقنوات التي خضعت للدراسة هي: قناة (السعيدة) ممثلة لرأس المال وليس لها توجه حزبي واضح، وقنوات: (يمن شباب، سهيل، اليمن اليوم، الساحات، المسيرة، أزال) يمثلن اتجاهات حزبية وفكرية متنوعة وهذه القنوات ستمكنا من تحقيق أهداف البحث.

وقد تضمنت إجراءات التحليل ما يلي:

- اختيار العينة الأولى وتتمثل بمتابعة نشرة الإخبار الرئيسية اليومية لكل قناة خلال فترة الدراسة (1- 31 مارس 2014م)، باعتبار أن النشرات الإخبارية هي أحد المصادر الحيوية التي يستقي منها المواطن الخبر ويحرص على متابعتها، حيث انتهت معظم الدراسات على المستوى العالمي أن المتلقي بشكل عام يميلون إلى تفضيل البرامج الإخبارية (المنظمة العربية للتربية والثقافة، 1998، ص23).

- اختيار العينة الثانية وتتمثل بعينة البرامج غير الإخبارية. وقد شملت العينة عدد (14) برنامج (برنامجين من كل قناة)، خلال فترة الدراسة الممتدة خلال الفترة من: (1- 31 مارس 2014م). وقد حرص الباحث على تضمين عينة التحليل برامج غير إخبارية نظراً لما تقدمه هذه البرامج من معارف وأفكار ومعالجات للقضايا التي تهم المواطن اليمني، كما أن البرامج غير الإخبارية تمثل واقع مضمون الإعلام اليمني بشكل أدق وخاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد. بالإضافة إلى أن المعالجة الإعلامية لقضية الفساد في القناة الواحدة تعتبر عملية تكاملية بين البرامج التلفزيونية الإخبارية وغير الإخبارية.

تساؤلات الدراسة:

من خلال عرض المشكلة ومسح التراث العلمي تبرز عدة تساؤلات تتعلق بشكل ومضمون المحتوى الإعلامي بالقنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية على النحو الآتي:

أولاً. التساؤلات المتعلقة بالشكل والمضمون:

1. ما حجم التغطية الإعلامية لقضية الفساد بالقنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية؟
2. ما أسلوب تقديم قضايا الفساد في برامج القنوات التلفزيونية؟
3. ما مدى مراعاة التكامل في تغطية قضايا الفساد بالقنوات التلفزيونية؟

ثانياً. عناصر تحليل الأطر الإعلامية لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية:

- أطر الأسباب التي طرحها النص الإعلامي بشأن قضية الفساد.

- أطر الحلول المطروحة.

- أطر الاستمالات العقلية والعاطفية المستخدمة في المحتوى الإعلامي.

وحدات التحليل:

لما كان تحليل المضمون يسعى إلى وصف عناصر المضمون وصفا كميا، فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات أو فئات أو عناصر معينة، حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بها (حسين، 1983، ص 122). ووحدات التحليل هي وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد القياسي بسهولة. ويقضي وجودها أو غيابها وتكرارها أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية (عبد الحميد، 1983، ص 136).

وقد استخدم الباحث للتحليل الوحدات الآتية:

1. الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية:

ويقصد بها وحدة البرنامج التلفزيوني بكل أنواعه وذلك بهدف التعرف على اسم البرنامج وموضوعه ودورته.

2. وحدة الزمن:

للتعرف على المدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية.

فئات التحليل:

1. فئة أسلوب التقديم (الشكل الفني): ويقصد بها الشكل البرمجي التلفزيوني الذي تم في إطاره تناول قضية الفساد وتشمل: خبر مقروء، خبر مصور، تقرير إخباري، تحقيق استقصائي، فيلم وثائقي، دراما بأنواعها، إعلان، برنامج حوار، ندوة، أخرى.

2. فئة أسلوب المعالجة: ويقصد بها طرق وأساليب تناول قضايا الفساد وتشمل: معالجة متكاملة، معالجة متكاملة إلى حد ما، معالجة بسيطة.

3. فئة الأسباب: ويقصد بها أسباب الفساد التي طرحها المضمون الإعلامي وتشمل: (ربط الفساد بغياب الحكم الرشيد، ربط الفساد بعدم قيام أجهزة الرقابة بدورها، ربط الفساد بضعف الوازع الديني عند المسئول والمواطن، ربط الفساد بالموظف الحكومي فقط، ربط الفساد بالموظف الحكومي والمواطن، ربط الفساد بغياب تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، أخرى).

4. فئة الحلول: ويُقصد بها الحلول التي تبرزها المعالجة الإعلامية في القنوات التلفزيونية وتشمل: (تعزيز دور أجهزة الرقابة الرسمية: ويُقصد بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإدارات الرقابة في كل وزارات ومؤسسات الدولة، تنمية الوازع الديني عند الموظف الحكومي والمواطن، تعزيز دور الرقابة الشعبية: ويُقصد بها قيام وسائل الإعلام بدورها في تزويد المواطنين بكافة المعلومات عن الأداء الحكومي بما يمكن المواطن من تقييم عملها بشكل موضوعي، تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، أخرى).

5. فئة الاستمالة المستخدمة: ونعني بها الاستمالة المنطقية والعاطفية التي احتواها المضمون الإعلامي بالقنوات التلفزيونية وتشمل: (ربط الموضوع بالدين، ربط الموضوع بالمصلحة الوطنية، تحفيز الدوافع: إثارة الرغبات عند الجمهور مثل القول بأن القضاء على الفساد سيحقق الرخاء الاقتصادي لأفراد المجتمع وهكذا، التهديد: كالقول بأن أمر الفساد مفضوح لا محالة، الوثائق والأرقام، التركيز على النموذج الإيجابي والقوة الحسنة).

أدوات جمع البيانات:

1. استمارة تحليل المضمون وسيتم تصميمها لتبلي الأهداف والتساؤلات المطروحة في الدراسة حسب تحديد وحدات وفئات التحليل.

2. الملاحظة المباشرة.

أسلوب معالجه البيانات:

ستعالج البيانات إحصائياً باستخدام التكرار والنسب طبقاً للتصنيفات وفئات التحليل التي تم تحديدها.

اختبارات الصدق والثبات:

تم تحقيق اختبار الصدق من خلال تبويب فئات التحليل المذكورة وبالتالي تم على أساسها إعداد استمارة تحليل المضمون بحيث تضمنت مجموعه الفئات والوحدات المحددة تحديداً دقيقاً والمعرفة تعريفاً شاملاً وبعد ذلك تم عرضها على مجموعه من المحكمين بهدف التعرف على صحة أداة القياس*.

* تم عرض استمارة تحليل المضمون على الأساتذة التالية أسمائهم:

- أ.د. عبد الرحمن الشامي، أستاذ الإذاعة والتلفزيون وعميد كلية الإعلام - جامعة صنعاء.

أما ثبات التحليل فتم من خلال إعادة إجراء التحليل على عينه مقدارها (10%) من عينه الدراسة وذلك للتأكد من صلاحية أسلوب التحليل للقياس.

إجراءات التحليل وتضريح البيانات:

بعد التأكد من صدق أداء التحليل وثباتها تم تطبيق استمارة تحليل المضمون وتبويب التكرار للفئات لتحليلها كميًا Qualitative وكيفيًا quantitative .

- أ.د. حميد محمد المخلافي، أستاذ الرأي العام وعميد كلية التجارة والاقتصاد- جامعة الحديدة.

- د. حسن يحيى دجره، أستاذ الإذاعة والتلفزيون المساعد ونائب عميد كلية الفنون لشئون الطلاب- جامعة الحديدة.

- د. محمد حامد المقرري. أستاذ الإذاعة والتلفزيون المساعد. كلية الفنون- جامعة الحديدة.

- د. منصور القدسي. أستاذ العلاقات العامة والإعلان قسم الإعلام- كلية الآداب- جامعة الحديدة.

الإطار النظري للبحث:

نظرية تحليل الأطر الخبرية *New framing Theory*:

تتعلق أهمية نظرية التأطير من مفهوم أن وسائل الإعلام لا يقتصر دورها على مجرد تقديم المحتوى الإخباري فهي أيضاً تقوم ببناء معنى لهذا المحتوى من خلال تأطيره وفق زوايا وجوانب معينة يمكن في ضوءها إدراكه وتفسيره وإبداء تقويمات وأحكام بشأنه (زكريا، 2012، ص217). وقد عرفها "إنتمان Entman" بالاختيار والتركيز على بعض العناصر المتعلقة بالموضوع وتجنب بعض العناصر الأخرى، وطبقا لهذا التعريف، فالإطار هو الفكرة الرئيسة التي تكسب الحدث معناه ويحدد موضوع الخلاف وجوهر القضية، وأن التشكيل هو اختيار بعض الجوانب من الحقيقة لجعلها أكثر بروزاً، وإعطاء تفسير سببي، وتقييم أخلاقي، وطريقة معالجة لهذه الحقيقة (Omega & Hallahan, 2004, P234).

وتستخدم هذه النظرية في العديد من الدراسات الإعلامية مثل دراسات تحديد ورصد الأطر الخبرية التي توظفها وسائل الإعلام في تناولها للأحداث والقضايا المختلفة، ودراسات تأثير الأطر الخبرية في معارف الرأي العام (علي، 2001، ص9)، ودراسات القائم بالاتصال، وبخاصة تلك التي تعنى بدراسة متغير الموضوعية والتوازن في التغطية الإخبارية للأحداث والقضايا المختلفة، حيث أن هذه النظرية تقدم تفسيراً نظرياً منتظماً لدور وسائل الإعلام في وضع الأطر المرجعية التي يستند إليها أفراد الجمهور في تقييم الأحداث والقضايا المثارة، كما تطرح هذه النظرية حلاً نظرياً ومنهجياً لرصد وتحليل المحتوى غير الصريح للرسالة الإعلامية وذلك من خلال دراسة السياق الذي يندرج المضمون الخبري في طياته، فضلاً عن المرجعية التي يستند إليها القائمون بالاتصال في تناولهم للأحداث (مصطفى، 2004، ص427). ولا يقتصر التأطير على المواد الصحفية الإخبارية بل أجريت الدراسات على تأطير المواد الصحفية غير الإخبارية (زكريا، 2012، ص285).

مفهوم الأطر الخبرية:

وفقاً لتعريف Entman للتأطير الذي قدمه 1993 فإن الأطر تعمل على تعريف وتحديد المشكلات وتشخيص أسبابها وتقديم حلول لها، وأشار Kosicki أن الأطر تؤثر في كيفية تفكير الناس بالقضية من خلال تعريفها وتوضيح أسبابها وما يجب فعله بشأنها، ويرى McCarthy أن أي إطار يتضمن أربعة عناصر: أولها، أن الإطار يعرفنا بأصل المشكلة بتوضيح الخطأ الذي أصاب النظام الراهن ولماذا نشأت المشكلة وما الحلول المناسبة والقانونية لها. وثانيهما، أنه يحدد أطرافها المتنازعين ما بين التأييد والمعارضة. وثالثهما، توضيح الظلم الذي يجب تداركه وتصحيح مسار، وهذا ما يؤكد عليه الطابع الأخلاقي للأطر. ورابعها، ارتباط الإطار بخبرة روح الجماعة (زكريا، 2012، ص262-263).

الموضوعية وعلاقتها بالتأطير:

بالرغم من إجراء بعض الدراسات المعاصرة على تأطير المواد الصحفية غير الإخبارية كالمقالات لكن تظل النصوص الإخبارية المجال الرئيسي والمهيمن على معظم دراسات التأطير، فمعظم الباحثين يرون أن مناقشة قضية الموضوعية ترتبط في المقام الأول بالتغطية الإخبارية للأحداث والقضايا المختلفة (زكريا، 2012، ص 285).

وينظر بعض الباحثين إلى الموضوعية كأحد أهم ثلاثة عناصر يشترط توافرها في الوظيفة الإخبارية، فهي من أهم مبادئ الخبر في المجتمعات الديمقراطية، إلا أن الموضوعية الكاملة حالة مثالية لا يمكن تحقيقها، فمهما حاول الصحفي الوصول إليها فسوف تظهر بعض العناصر والاتجاهات الفردية (علم الدين، 2004، ص 51)، وهناك نوعان من التغطية الإخبارية للمحتوى الصحفي يوضحان مفهوم الموضوعية وموقعها من عملية التأطير وهما (زكريا، 2012، ص ص 286-290):

1. التغطية المحايدة Objective News Reporting: أي يعرض فيها الحقائق فقط أي قصص إخبارية موضوعية خالية من العنصر الذاتي الشخصي والتحيز، أي يعرض الحقائق الأساسية والمعلومات المتعلقة بالموضوع بدون تعميق أبعاد جديدة أو تقديم خلفيات أو تدخل بالرأي أو مزج الوقائع بأي يعرض الحقائق الأساسية والمعلومات المتعلقة بالموضوع بدون تعميق أبعاد جديدة أو تقديم خلفيات أو تدخل بالرأي أو مزج الوقائع بوجهات النظر.

2. التغطية المتحيزة أو الملونة Advocacy News Reporting: والتي يركز الصحفي على جانب معين من الخبر وقد يحذف بعض الوقائع أو يبالغ في بعضها ويشوه بعض الوقائع وقد يخلط وقائع الخبر برأيه الشخصي وهدف هذه العملية تلوين أو تشويه الخبر. وبصفة عامة فالتلوين يضفي على القضايا والأحداث وجهاً وطابعاً إنسانياً ويكسبها نوعاً من الاعتقاد والشعور على المواقف والأحداث غير المعتادة أو غير الشائعة وهو ما يتناقض مع أسس الموضوعية.

في حين أن مدى التزام المحرر بالموضوعية والدقة الكاملة في تحرير الحدث أو القضية تحكمه عوامل مهمة أهمها (أبو رشيد، 2005، ص 107):

1. نوع الحدث أو القضية ومدى حساسيتها.
2. مدى استقلالية هيئة التحرير في الوسيلة الإعلامية.
3. الثقافة الإخبارية للمحرر.
4. مصداقية المصادر.
5. المناخ الإعلامي والسياسي العام.

خصائص الأطر الإخبارية:

اهتم "ستيفن ريس Stephen Rese" بالحديث عن الأطر الإخبارية، حيث أشار إلى أنها تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها (حيدر، 2006، ص 75):

1. تنظيم المعلومات، حيث ينقل الإطار جزءاً من الوقائع، وبعضاً من تفاصيل ومعلومات القضية ويربطها بالحدث مما يعطي المعنى لهذا الحدث طبقاً للهدف الذي يرغب القائم بالاتصال تحقيقه، وبعد ذلك تصبح القضية ذات مغزى لدى الجمهور.
2. يعد الإطار الإعلامي فكرة يتم الترويج لها في تناول القضية باعتباره منطلقاً فكرياً يتم توظيفه لشرح وتفسير الحدث.
3. تعمل الأطر من خلال أدوات رمزية ومجردة، إذ يتم التعبير عن الإطار وترجمته من خلال مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تحمل إيماءات معينة، وتضفي دلالة على النص الإعلامي.
4. الأطر الإخبارية هي بناءات معرفية للقضية التي يتم إبرازها من خلالها، حيث يتناول الإطار الإعلامي أحد الأبعاد أو أكثر ويتجاهل الأبعاد الأخرى، ويبدو ذلك في صياغة الموضوع وتفسيره.

أدوات التشكيل المستخدمة في إيجاد الأطر:

حدد كل من جامسون Gamson و لاسيش Lasch العديد من أدوات التشكيل العاطفية والعقلانية التي يمكنها أن تعمل معاً أو بصورة منفردة من أجل العمل على إيجاد أطر التشكيل، وتتمثل الأدوات العاطفية في استخدام الاستعارات والعبارات الجذابة والأمثلة والوصف والصور المرئية، بينما تركز الأدوات العقلانية على استخدام الجذور والعواقب والعودة للمبادئ حيث يتم من خلالها تقديم تفسيرات أو أسباب للقضية. وقد أضاف ستون Stone لهذه القائمة الصور البلاغية والأرقام، إذ إن الصور البلاغية عبارة عن أداة لغوية يتم من خلالها تمثيل الكل في أحد أجزائه، والأرقام عبارة عن طريقة لوصف الظواهر أو الأحداث بواسطة القياسات، وبصورة أكثر تحديداً فإن الأسلوب المفضل يتمثل في استخدام أرقام كبيرة جداً أو صغيرة جداً لإيضاح الفكرة وتمثيلها (Omega & Hallahan, 2004, P:235).

نتائج تحليل النشرات الإخبارية والبرامج وتحليل أطر المعالجة لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية:

تشمل نتائج البحث تحليل مضمون عينة الدراسة من النشرات والبرامج على مستويين: يشمل المستوى الأول تحليلاً كمياً لقضية الفساد كما تناولتها النشرات والبرامج من خلال فئات الشكل والمضمون التي تم تحديدها في الإجراءات المنهجية للبحث.

بينما يتناول المستوى الثاني من التحليل، التحليل الكيفي لقضية الفساد التي تناولتها النشرات والبرامج بهدف استخلاص أطر المعالجة لهذه القضية والاستدلال عليها من خلال الاعتماد على بعض النماذج الخاصة بتحليل الأطر الخبرية تحليلاً كيفياً والتي تتعلق بالأسباب والحلول والاستمالة المستخدمة حسب ما تم تحديده في الإجراءات المنهجية للبحث.

النتائج الخاصة بالتحليل الكمي لعينة البحث من النشرات والبرامج في القنوات التلفزيونية غير الحكومية:

خصائص عينة التحليل:

تبين من عينة الدراسة بأن جميع نشرات الأخبار التي خضعت للدراسة وعددها (28) نشرة أخبار بالإضافة إلى عدد (14) برنامج غير إخباري في القنوات التلفزيونية تتناول قضية الفساد في مجالات الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها، بالنص الصريح أو الضمني.

وتوضح بيانات الجدول رقم (1) أن جميع القنوات التلفزيونية تتناول عدة قضايا فساد في النشرة الإخبارية الرئيسية الواحدة وبشكل مستمر، وهذا يتفق مع واقع الفساد المستشري في أوجه الحياة المختلفة باليمن والذي تجد فيه القنوات غير الحكومية (الحزبية والخاصة) مادة جذابة لكسب الرأي العام سياسياً ولزيادة إقبال الجمهور لمشاهدتها.

أما فيما يتعلق بالبرامج الأخرى فكان من الطبيعي أن تكون نسبة البرامج التي تتناول قضايا الفساد عالية نظراً لإتباع الباحث أسلوب العينة العمدية عند اختيار البرامج عينة الدراسة حيث تم التركيز على البرامج التي تتناول قضية فساد. ومع هذا يظل ذلك مؤشراً إيجابياً محسوب لصالح القنوات غير الرسمية، ويوضح مدى الحرص على مناقشة قضايا الفساد عند القائمين بالاتصال في هذه القنوات. مع

العلم بأن هناك دوافع سياسية وفكرية وايدلوجية من وراء متابعة قضايا الفساد يهدف إليها القائمون بالاتصال في القنوات التلفزيونية، لكن تظل مناهضة الفساد والحرص على تعريته هو الهدف الرئيسي.

جدول رقم (1)

الخصائص الأساسية لعينة الدراسة من النشرات والبرامج التلفزيونية

القناة أسم البرنامج	الساعات	الإجمالي	أزال	المسيرة	اليمن اليوم	سهيل	يمن شباب	السعيدة		
									ك	نشرة أخبار
	4	28	4	4	4	4	4	4	ك	نشرة أخبار
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%	
	2	14	2	2	2	2	2	2	ك	البرامج الأخرى
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%	

ومن خلال الجدول رقم (1) يتضح أن الإعلام اليمني يعيش جو ديمقراطي نسبي خلال هذه الفترة (ما قبل 2015م)، أنعكس على طريقة تغطية القنوات التلفزيونية للأحداث والقضايا الوطنية من خلال تركيز القنوات التلفزيونية على الجوانب السلبية، وهذا ما هو "سائد في عرف المجتمعات الرأسمالية التي تعتبر تسليط الضوء على السلبيات موروث ثقافي يؤدي إلى التقدم، فالنجاح يستحق الحرب من أجله، كما تعكس الأخبار الصراعات السياسية، وأخبار الكوارث، وكل ما يستدعي وعي الناس، ويتم عكس ذلك في الأخبار التي تناقلها وسائل الإعلام، بغرض تلافيتها مستقبلاً (مكاوي، 1989، ص ص 258-260).

نتائج تحليل فئات الشكل والمضمون:

فئة الشكل الفني الذي قدمت من خلاله قضية الفساد في القنوات التلفزيونية غير الحكومية:

توضح بيانات الجدول رقم (2) ما يلي:

- تحرص جميع القنوات اليمنية غير الحكومية بلا استثناء على تناول قضايا الفساد في جميع نشراتها الإخبارية، وهذا يشير إلى متابعة الإعلام اليمني لقضايا الفساد على كل المستويات. حيث وأن القائمين بالاتصال في هذه القنوات قد خصصوا ما بين (48% - 70%) من إجمالي محتوى النشرات الإخبارية الرئيسية للقضايا والأحداث المرتبطة بالفساد. وهذا مؤشر له دلالات أهمها:

1. تفشي ظاهرة الفساد على كل المستويات وغياب الحكم الرشيد.
2. وجود هامش ديمقراطي يتمتع به الإعلام اليمني خلال فترة البحث وما قبله.
3. أن إدارة المضمون الإعلامي للقنوات التلفزيونية بالطريقة الحالية يحتاج إلى إعادة النظر فيه لما يسببه هذا المضمون من انعكاسات سلبية على عملية مكافحة الفساد إذ قد يتحول الفساد إلى ظاهرة مستفحلة تمارس بطريقة ممنهجة نتيجة لتطبع الجماهير عليها وغياب القانون، وخاصة إذا لم تشهد اليمن تحولات سياسية جذرية تُعيد للدولة هيبتها وللقانون قوة نفاذه.

- بالرغم من ارتفاع تفاوت نسب الأخبار والتقارير المتعلقة بالفساد إلى إجمالي عدد الأخبار والتقارير الإخبارية في النشرة الواحدة، حيث بلغت نسبة الأخبار والتقارير الإخبارية المرتبطة بقضايا الفساد في قناة الساحات (70,58%)، ونسبة (61,90%) بقناة أزال. فيما بلغت نسبة الأخبار المتعلقة بالفساد بقناة سهيل والمسيرة نسبة (57,14%)، ونسبة (54,54%) في قناة يمن شباب، فيما بلغت في قناة السعيدة نسبة (53,33%)، وبلغت نسبة (48,16%) بقناة اليمن اليوم. إلا أن هذا لا يُعد مؤشراً على اهتمام بعض القنوات بقضايا الفساد وتهاون البعض الآخر بقدر ما هو مرتبط بالنشاط الصحفي للقناة في فترة معينة، وأحياناً لارتباط القناة بتغطية موضوعات معينة يرى القارئون عليها أنها ذات أهمية بالنسبة لهم وتحقق لهم مكاسب سياسية معينة. وهناك سبب آخر وهو تصاعد حركة الاحتجاجات الحقوقية لبعض عمال المؤسسات الحكومية والتي تنشط في فترات وتهدأ في فترات لذا تقوم بعض القوى السياسية بتغطيتها وتناولها إعلامياً فيتصاعد عدد الأخبار والتقارير الإخبارية، فيما ترى قوى سياسية أخرى بأن بعض حركات الاحتجاجات هي نوع من الكيد السياسي لتحقيق مكاسب سياسية فقط لذا لا تتناولها وسائل إعلامهم.

- غياب شبه تام للأسلوب الاستقصائي في تتبع قضايا الفساد خلال فترة التحليل، وهذا الاستنتاج يتوافق مع رؤية الباحث التي قدمها في ورش عمل متعددة تتصل بموضوع الإعلام اليمني الراهن. وتأتي أهمية تقارير تقصي الحقائق Investigative Report من كونها أسلوب ينطوي على التعمق وعرض وجهة نظر القائم بالاتصال-تجاه القضية المطروحة-، وبحثها عما وراء الأخبار من خلفيات وتفاصيل. فتقارير تقصي الحقائق تزيح الغطاء عن المساوئ التي لم تكن لتكتشف لولا البحث والتقصي. وهذه النوعية من الأخبار تحتاج إلى جهود وبحوث من أجل التوصل إليها، ومعلومات مؤكدة يمكن الاستناد إليها

والانطلاق منها لكشف جوانب الغموض في القصة. والهدف من تقارير تقصي الحقائق هو التغيير نحو الأفضل" (مكاوي، 1989، ص152)*.

جدول رقم (2)

شكل تقديم قضية الفساد في النشرات الإخبارية

أجمالي عدد الأخبار والتقارير بالنشرات الرئيسية		إجمالي عدد الأخبار والتقارير الأخرى		إجمالي الأخبار والتقارير المتعلقة بالفساد		أسلوب التقديم للأخبار المتعلقة بالفساد				الفئة القناة
						خبر مقروء	خبر مصور	تقرير	استقصائي تحقيق	
%	ك	%	ك	%	ك					
100%	105	46,66%	49	53,33%	56	-	14	42	-	السعيدة
100%	154	45,46%	70	54,54%	84	-	14	70	-	يمن شباب
100%	98	42,86%	42	57,14%	56	-	28	28	-	سُهيل
100%	191	51,84%	99	48,16%	92	-	18	74	-	اليمن اليوم
100%	49	42,86%	21	57,14%	28	-	14	14	-	المسيرة
100%	147	38,10%	56	61,90%	91	-	56	35	-	أزال
100%	119	29,42%	35	70,58%	84	-	14	70	-	الساحات

* للمزيد: "The News that takes a Little Longer to do" Broadcating(U.S.A. : Augest 28, 1978), P.P 68-76.

- تنعكس المكايدة السياسية بين الأحزاب على أداء القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية، والسبب في ذلك يعود إلى أن التسوية السياسية في اليمن وتطبيق "المبادرة الخليجية" ودخول اليمن في حالة توافق سياسي مكنت الأحزاب السياسية الفاعلة من المشاركة في الحكم والمعارضة في نفس الوقت فترتب على ذلك قيام القنوات المملوكة لكل طرف بمتابعة حركات الاحتجاجات في الوزارات والمؤسسات التي يتولاها وزير(خصم). وهذا أنعكس سلباً وإيجاباً على المضمون الإعلامي والمحتوى الإخباري للقنوات اليمنية غير الحكومية التي يبرز دورها في تنوير الجماهير ودمجهم في عملية المشاركة السياسية وصنع القرار ومكافحة الفساد من خلال نقل الواقع بموضوعية وبعيدا عن الكيد السياسي.

أما فيما يتعلق بالتغطية البرمجية لقضية الفساد فمن خلال تحليل عينة البرامج غير الإخبارية أتضح الآتي:

- أن أشكال تقديم قضية الفساد أنحصرت في ثلاث أساليب هي: المقابلات التلفزيونية، والندوات، والتقارير الميدانية التي لا تختلف في أسلوبها وشكلها عن التقارير الإخبارية التي تحتويها نشرات الأخبار. فيما غابت بقية الأشكال الفنية ذات الفاعلية وقوة التأثير والمتمثلة في الإعلان، والمشهد التمثيلي، والفيلم الوثائقي، والأغاني والأناشيد، والرسوم الكاريكاتورية*. وهذا يعكس ضعف أداء القنوات التلفزيونية غير الحكومية تجاه محاربة الفساد وصناعة رأي عام مستتير يؤسس للحكم الرشيد.

فئة تكامل أسلوب المعالجة الإخبارية والبرمجية لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية غير الحكومية:

اتسمت أخبار الفساد التي شملتها التغطية الإخبارية لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية غير الحكومية خلال فترة الدراسة، باحتوائها على بعض العناصر الإخبارية وافتقادها للبعض الآخر. كما اتسمت التغطية البرمجية لقضية الفساد بالمعالجة البسيطة وغير المتكاملة. حيث توضح بيانات الجدول رقم (3) ما يلي:

* عرضت قناة الساحات قبل عدة أشهر مشهد تمثيلي ورسوم كاريكاتورية تحارب الفساد، وتم تكرارها لفترة زمنية لكن لم نلاحظ ذلك في عينة الدراسة...

جدول رقم (3)

تكمال أسلوب المعالجة الإخبارية والبرامجية لقضية الفساد بالقنوات التلفزيونية غير الحكومية

الإجمالي	البرامج غير الإخبارية			الإجمالي	النشرات الإخبارية			الفئة القناة
	معالجة بسيطة	معالجة متكاملة إلى حد ما	معالجة متكاملة		معالجة بسيطة	معالجة متكاملة إلى حد ما	معالجة متكاملة	
14	9	5	-	56	49	7	-	ك السعيدة
%100	%64,3	%35,7	-	%100	%87,5	%12,5	-	%
14	10	4	-	84	78	6	-	ك يمن شباب
%100	%71,42	%28,58	-	%100	%92,86	%7,14	-	%
14	11	3	-	56	51	5	-	ك سُهيل
%100	%78,57	%21,43	-	%100	%91,8	%8,92	-	%
14	10	4	-	92	81	11	-	ك اليمن اليوم
%100	%71,42	%28,58	-	%100	%88	%12	-	%
14	12	2	-	28	28	-	-	ك المسيرة
%100	%85,71	%14,29	-	%100	%100	-	-	%
14	12	2	-	91	87	4	-	ك أزال
%100	%85,71	%14,29	-	%100	%95,6	4,4	-	%
14	11	3	-	84	75	9	-	ك الساحات
%100	%78,57	%21,43	-	%100	%89,3	10,7	-	%

- أن معالجة القنوات التلفزيونية غير الحكومية لقضية الفساد تعتمد على المعالجة البسيطة. ففي النشرات الإخبارية جاءت المعالجة البسيطة بنسبة 100% في قناة المسيرة، وبنسبة 95,6% في قناة أزال، وبنسبة 92,86% في قناة اليمن شباب، وبنسبة 91,8% في قناة سُهيل، وبنسبة 89,3% في قناة الساحات، وبنسبة 88% بقناة اليمن اليوم، وبنسبة 87,5% في قناة السعيدة. فيما جاء أسلوب المعالجة البسيطة في البرامج غير الإخبارية بنسبة 85,71% في قناة المسيرة وقناة أزال، وبنسبة 78,57% في قناة الساحات وسُهيل، وبنسبة 71,42% في قناة اليمن شباب وقناة اليمن اليوم، وبنسبة 64,3% في قناة السعيدة، وهذا مؤشر على اعتماد القنوات على مبدأ النقل والسرود وليس التفسير والشرح.

- كان هناك غياب تام لأسلوب المعالجة الكاملة في النشرات الإخبارية والبرامج غير الإخبارية وهذا مؤشر سيء للغاية وله انعكاسات سلبية على إجراءات مكافحة الفساد، لأن تجاهل التغطية الكاملة لقضايا الفساد وعدم متابعة تطورات القضايا في القضايا المطروحة وغياب عنصر التوجيه والتفسير ينعكس سلباً على الرأي العام ويؤدي إلى تقادم الإحساس بالتسيب والخلل وعدم احترام القانون.

ويتضح أيضاً من الجدول رقم(3) غلبة التغطية البسيطة على طريقة معالجة القنوات لقضية الفساد مما ينعكس سلباً على عملية مناهضة الفساد لسببين:

- تؤدي إلى إصابة الجمهور بالفتور واللامبالاة وكأن الفساد أصبح عادة معهودة.

- إظهار بعض الحقيقة وإغفال بعضها يُعد تحيزاً ومخالفاً لمبدأ أو مذهب العدالة Fairness Doctrine، الذي ينص "على ضرورة إتاحة الفرصة أمام جميع الآراء المتعارضة للتعبير خاصة فيما يتعلق بالموضوعات ذات الأهمية على المستوى العام حيث تعرض جميع الآراء لمصلحة الجماهير" (مكاوي، 1989، ص350). كما يتنافى مع مبدأ عدم التحيز الذي يجب أن تتسم به المعالجة الإخبارية وغير الإخبارية لوسائل الإعلام. لأن عوامل التحيز متعددة أهمها: عدم دراية المصدر بكل جوانب الموضوع، أو عدم الإدلاء بالمعلومات كاملة بإخفاء جزء من الحقيقة. أو اختيار الكلمات التي تؤدي أحياناً إلى أحكام مسبقة، والانتقاء لبعض الحقائق من الخير والموضوع، واختيار العناوين المثيرة، وطرح الخبر بأسلوب معين يدعم توجه القناة السياسي، واختلاف وصراع المصادر (مكاوي، 1989، ص359-360). وهو جزء مما أتضح للباحث من خلال تحليل عينة الدراسة.

- اتضح قيام القنوات بالدمج بين الخبر والتعليق والتحليل - في بعض الأحيان - أثناء تغطية الأحداث. وهذا يتنافى مع مبدأ التوازن الذي يجب أن تتسم به التغطية الإعلامية" (مكاوي، 1989، ص367).

نتائج تحليل الأطر الخبرية لقضية الفساد كما تناولتها التغطية الإخبارية والبرامجية للقنوات التلفزيونية غير الحكومية:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى رصد وتحليل بعض عناصر المحتوى الضمني الوارد بالتغطية الإخبارية والبرامجية لقضية الفساد التي تناولتها القنوات التلفزيونية غير الحكومية خلال فترة الدراسة وذلك بهدف التعرف على الكيفية التي تم من خلالها تناول الفساد.

ويتضمن تحليل الأطر الإعلامية لقضية الفساد الوقوف على العناصر التالية:

- أطر الأسباب.
- أطر الحلول.
- أطر الاستمالات.

1. أطر الأسباب:

أرجعت التغطية الإخبارية لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية غير الحكومية في عينة الدراسة أسباب الفساد إلى غياب الرقابة الحكومية وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وفساد الموظف الحكومي. فيما أن بعض القنوات تردد القول "بغيباب الدولة" وهو في مضمونه يشير إلى غياب الرقابة الحكومية، ويأتي استعمال بعض القنوات التلفزيونية لمصطلح غياب الدولة في إطار الإستراتيجية الإعلامية التي تسعى القوي السياسية المالكة لهذه القنوات والتي تهدف إلى إفشال الحكومة الحالية وتأكيد عجزها عن حماية المال العام.

بينما وسعت التغطية البرمجية من دائرة الأسباب وربطت الفساد بغيباب الحكم الرشيد بالدرجة الأولى ثم غياب الرقابة الحكومية وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب. ويأتي ارتفاع نسبة من أرجعوا الفساد إلى غياب الحكم الرشيد إلى استضافة القنوات التلفزيونية لبعض من أساتذة الجامعات والصحفيين وقادة الرأي، وبالتالي استطاع البعض منهم تقديم تحليل موسع لقضية الفساد. ومما يؤخذ في هذا الصدد هو ارتفاع نسبة الأمية في اليمن، مما يقلل من نسبة مشاهدة الجمهور اليمني للبرامج الحوارية والندوات التي تتعمق في مناقشة قضايا الفساد، فيؤدي إلى تقليل دور القنوات التلفزيونية في زيادة وعي المواطنين وحرص صفوفهم للقضاء على الفساد.

كما تعكس بيانات التحليل تغييب كبير وواضح لربط الفساد بضعف الوازع الديني عند الموظف والمواطن وضعف الرقابة الشعبية ودور وسائل الإعلام في تحقيق ذلك وهذه معوقات تقف أمام القضاء على الفساد. وتعكس بيانات التحليل أيضا عدم تطرق التناول إلى ربط الفساد بعدم وضوح المفهوم لدى الناس اللذين يعتقدون بأن الفساد هو إهدار المال العام فقط مما يساهم في تفشي ظاهرة الفساد على مختلف مستوياته الفساد. فلم نجد في محتوى المعالجة ما يشير إلى أن التراخي والتحلل من المسئولية هي إحدى أوجه الفساد.

2. أطر الحلول:

لم تركز التغطية الإخبارية والبرامجية على توضيح جوانب قضايا الفساد، ولا تقدم الأسباب والحلول الشاملة لمعالجة الفساد. وقد وجد الباحث غياب واضح لعناصر مهمة في المحتوى الإعلامي للنشرات الإخبارية والبرامج غير الإخبارية المرتبطة بمكافحة الفساد مثل:

- تعزيز الوازع الديني عند الجماهير.

- توعية الناس بدورهم في عملية الرقابة الشعبية على أداء الموظف والمؤسسات الحكومية. فجوهر الآلية الإعلامية في مجال مكافحة الفساد يكون بتمكين المواطن من ممارسة الرقابة الشعبية على أداء المسؤولين الحكوميين. حيث تقوم وسائل الإعلام بتزويد المواطنين بالمعلومات الصحيحة والكاملة عن كل الانحرافات التي يمارسها الموظف الحكومي.

- توضيح دور وسائل الإعلام في دعم منظومة المحاسبة والمساءلة ودعم عمل الأجهزة القضائية ورصد الانتهاكات القانونية وجمع المعلومات المتعلقة بالفساد والمفسدين، والمساهمة في تشكيل رأي عام مناهض لجريمة الفساد وتوفير مقومات مكافحة الفساد وشتى مظاهره ومنع إهدار موارد الدولة وعرقلة مخططات التنمية وصولاً إلى قيام الحكم الرشيد.

- تعبئة المجتمع تجاه مخاطر الفساد الذي أصبح ظاهرة تستفحل وتتخرق في جسد الدولة والمجتمع حتى أصبح الفساد داء متوطن ينبغي التصدي له حتى لا يتحول إلى ثقافة يصعب مواجهتها.

- توعية المواطن ببعض ممارساته التي هي جزء من عملية الفساد.

- فيما نلاحظ تركيز القنوات التلفزيونية على غياب الرقابة لدى الأجهزة المعنية (غياب الدولة).

3. أطر الاستمالة:

ركزت التغطية الإخبارية والبرامجية لقضية الفساد في القنوات غير الحكومية على استخدام بعض عناصر الاستمالة العاطفية. لأنها أقرب الطرق للوصول إلى المواطن الذي يعاني من الفساد في كل جوانب حياته. نظراً لأن بعض عناصر الاستمالة العاطفية "تعتمد على خاصية التبسيط المخل لعملية التفكير Over Simplification Device، واختزال مراحلها المختلفة عن طريق إطلاق حكم نهائي في شكل مبسط. حيث تشير الشعارات إلى العبارات التي يطلقها القائم بالاتصال ليصل لهدفه في صيغة واضحة ومؤثرة، وتصبح مشحونة بمؤثرات عاطفية تثار في كل مرة تستخدم فيها" (مكاوي، والشريف 2000، ص 463). فيما تجنبت التغطية عنصر التخويف رغم أهميته في تحقيق

الإثارة العاطفية. فيما استخدمت القنوات بعض عناصر الاستمالة العقلية، كالاستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية، وتقديم الأرقام والإحصاءات، ويرجع سبب ذلك إلى ثراء المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد وعدم وجود رقابة قمعية من أجهزة الأمن على من يتناول مثل هذه المعلومات.

- كما غابت عن التغطية عناصر هامة أخرى مثل:

- عدم ممارسة الجهد الإقناعي على الموظف الحكومي بإتقان العمل والتخلي عن التصرفات المرتبطة بمظاهر الفساد من خلال التأكيد على:

أ. التأكيد على أن إتقان العمل هو عمل تعبدي لله سبحانه وتعالى، وأن ممارسة الفساد يعرض الشخص للعقاب الإلهي.

ب. أن محاربة الفساد هو جزء من المصلحة الوطنية العليا للبلد.

ج. أن ممارسة الفساد ينفي عن الشخص صفة "المواطن الصالح".

د. أن مناهضة الفساد من الفضائل الإنسانية.

هـ. أن على الإنسان أن يبقى متمسكاً بالقيم مهما تناقض ذلك مع الواقع المعاش.

و. التركيز على الدور الكبير الذي يقوم به الموظف وأن جهده محل تقدير المجتمع.

ز. تأكيد قدسية ما يقوم به بآراء قادة الرأي ورجال الدين والنخبة لتعزيز المصادقية.

ح. فصل الوظيفة عن السياسة.

ط. أن أمر الفساد مفضوح لا محالة وقد يسرت التكنولوجيا أمر الحصول على المعلومة بسهولة ويسر من خلال طلب المعلومة من الجمهور أنفسهم.

ي. التركيز على النموذج الإيجابي.

- عدم احتواء المضمون الإعلامي على ما يُحفز الدوافع لديه مثل تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وبسط الرخاء ونيل الأجر والثواب الخ.

- كما لم يحتوى المضمون الإعلامي لعينة الدراسة على دعوة المسؤولين إلى عدم تضليل الحقائق أو تضليل الجمهور.

- لم يتضمن المحتوى الإعلامي ما يُشير إلى قيام وسائل الإعلام بعملية التمحيص في مستوى الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية والمسؤولين العاملين وتصرفاتهم التي تمس الجمهور، لتكون النتيجة تقويم الأداء وردع المسؤول عن انتهاك ثقة المواطن به.

- لم يتضمن المحتوى الإعلامي لعينة الدراسة ما يؤكد على تمكين المواطن من اتخاذ قرار بناءً على المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام وتمكينه من الخيارات المتاحة لبذل مجهود أكبر في محاربة الفساد باليمن.

الخلاصة:

كشفت الدراسة أنه من أجل أن تقوم القنوات التلفزيونية بدورها في محاربة الفساد، يجب على هذه القنوات التلفزيونية أن تقوم بصياغة مضامين نسق البرامج الإعلامية في اتجاه يخدم محاربة الفساد واجتثاث جذوره، من خلال الحفاظ على استمرارية توعية الجماهير بخطورة الفساد، وكيفية التصدي له، ومن خلال مراقبة أداء الموظف الحكومي وغير الحكومي، وإحاطة المواطن بما يجري، حتى يتحقق للمواطن الإحاطة الشاملة بماذا حدث؟ وماذا يحدث؟ وما المتوقع حدوثه؟ وبهذه الطريقة نستطيع صناعة التحول الإيجابي الفاعل للرأي العام تجاه قضية الفساد.

كما كشفت الدراسة أن تغييراً جذرياً في شكل ومضمون المحتوى الإعلامي للقنوات الفضائية اليمنية غير الحكومية، ومن أهم ملامح هذا التغيير أن نسبة 50% تقريبا من المحتوى الإعلامي لهذه القنوات يتعلق بالفساد. ولا غرابة في ذلك فقد وجدت القنوات في الفساد ضالتها الكبرى الذي يتحقق لها من خلاله توسيع القاعدة الجماهيرية و تحقيق مكاسب سياسية ومادة ثرية جدا تغطي بها ساعات البث.

وكشفت الدراسة أن معالجة القنوات التلفزيونية لقضية الفساد بالأسلوب الحالي فيه خطر كبير وله انعكاسات سلبية على مكافحة الفساد، لأن تجاهل العناية بإجراءات التصرف في القضايا المطروحة وبدون تحديد ما يجب اتخاذه لمنع تكرارها وغياب عنصر التوجيه والتفسير ينعكس سلباً على الرأي العام ويؤدي إلى تفاقم الإحساس بالتسيب والخلل وعدم احترام القانون وتحليل إهدار المال العام. وكشفت الدراسة أهم جوانب القصور في المعالجة الإعلامية لقضية الفساد في القنوات التلفزيونية غير الحكومية وتتمثل ما يلي:

- التشابه الكبير في طريقة معالجة قضية الفساد في كل القنوات التي خضعت للدراسة وهي طريقة تتسم بالضعف الشديد، وهذا يشير إلى وجوب التغيير الجذري في عقلية الإعلاميين اليمنيين ومناهج التدريب في كليات وأقسام الإعلام في اليمن. وضرورة القيام بإصلاحات في منظومة الإعلام اليمني في جوانبها المختلفة.

- المضمون الإعلامي للقنوات اليمنية يحتاج إلى إعادة ترتيب أولويات اهتماماته ليصبح هدفه تأسيس الحكم الرشيد وليس المتاجرة بالأم الناس وتحقيق الكيد السياسي.
- أن الأسلوب الغالب على طريقة معالجة قضية الفساد في البرامج الإخبارية وغير الإخبارية هو الأسلوب البسيط والذي لا يقدم الجاني ولا يقدم معلومات شاملة وكاملة للجمهور عما يجري.
- أن استمرار القنوات التلفزيونية اليمنية في تناول قضية الفساد بهذه الطريقة يقود إلى تضليل الرأي العام ويصيب الجمهور بالفتور العاطفي ويزيد من استفحال ظاهرة الفساد وتراجع الحماس الجماهيري تجاه مكافحة الفساد وتأسيس الحكم الرشيد الذي ينبض به الشارع اليمني حالياً. كما يعزز عدم الثقة بين المواطن وبين الكوادر الوطنية وبين المواطن والأجهزة الرقابية والقضائية المكتظة بالشرفاء.
- أن المضمون الإعلامي في القنوات التلفزيونية يخدم ويتوافق مع مصلحة الجهات المالكة أو المتحكمة بها التي تعيد معالجة الحقائق وتطويعها بما يخدم هذه المصلحة دون مراعاة لتسخير المضمون لتكوين رأي مستتير يخدم إقامة الحكم الصالح.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة تبني الدولة ووسائل الإعلام اليمنية الحكومية والخاصة لإستراتيجية متكاملة لمحاربة الفساد. وأوصت الدراسة بضرورة التزام القنوات الفضائية بالرؤية الشاملة التي تجعل من معالجة قضايا الفساد هدفاً ورسالة للوسيلة الإعلامية، والاهتمام بعنصر المتابعة المستمرة فيما تنشره، وعدم الاعتماد على أسلوب الهجوم بدون طرح الحلول وبيان التداعيات، وعدم الاقتصار على الكشف عن السلبيات، وعدم تضليل الرأي العام.

كما أوصت الدراسة بتعزيز الجانب الديني عند القائم بالاتصال، والمواطن، وبناء ثقافة مجتمعية جديدة تجرم سلوكيات الفساد و مخالفة القانون، مثل، اعتبار تقاضى الرشوة جريمة مخلة بالشرف، وهو ما يعتبر رادعاً معنوياً للحد من ممارسات الفساد، وحث الجهات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني على القيام بدورها في الرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة لمكافحة الفساد.

كما توصي الدراسة بضرورة متابعة إجراءات قضايا الفساد حتى نهايتها، وكشف الحقائق من منظور تبصيري وتفسيري وليس من منظور ترويجي وسياسي.

كما توصي الدراسة بضرورة التعديل والتطوير في مناهج كليات وأقسام الإعلام بالجامعات اليمنية وأن يتم إدراج مادة الصحافة الاستقصائية في مناهج التدريب، فالأسلوب الاستقصائي هو أنجح الطرق للقضاء على الفساد وخاصة في ظل ثورة المعلومات التي يشهدها العالم. وقد قام الباحث بصفته رئيساً لقسم الإعلام بكلية الآداب في جامعة الحديدة ببدء إجراءات إضافة مادة الصحافة الاستقصائية إلى منهج القسم كواحدة من النتائج الإيجابية لهذا البحث.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً. الرسائل العلمية:

- أبو رشيد، نهلة مظفر(2005)، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- أبو رمان، عبدالله سليمان (2011م)، المعالجة الإعلامية للشؤون الثقافية في الصحافة الأردنية اليومية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام.
- الداغر، مجدي محمد (2012م)، معالجة الصحافة العربية لقضايا التسامح والتواصل مع الآخر: دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية في الفترة 2011 – 2012م، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قابوس بن سعيد، منقول من قرص رقمي.
- الطرابيشي، مها والسيد، عبد العزيز(2004)، تأثير التعرض للقنوات الفضائية العربية الإخبارية على الثقافة السياسية للجمهور المصري، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد 5، العدد 2، يونيو-ديسمبر.
- الطيب، البار (2010)، المعالجة الإعلامية لظاهرة التنصير في الصحافة الجزائرية المكتوبة: دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري – قسنطينة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاتصال والإعلام.
- حيدر، رانيا محمد على (2006)، الخريطة الإدراكية للرأي العام المصري تجاه الصراع الأمريكي العراقي (من 1990 – حتى مارس 2003) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- عبدالله، إيمان محمد حسني(2004)، معالجة الصحف العربية والدولية لأحداث انتفاضة الأقصى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص38. في: زكريا، أحمد(2012)، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، ط1، القاهرة، المكتبة العصرية.
- علي، خالد صلاح الدين حسن(2001)، دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الأعلام.

- مصطفى، هويدا(2004)، المعالجة الإخبارية للأحداث والقضايا العربية في قناة الحرة- دراسة تحليلية لعينة من نشرات الأخبار-، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد5، العدد2 يونيو- ديسمبر.

ثانياً. المجالات العلمية والمؤتمرات والندوات:

- أبو أصعب، صالح، 2007، ثقافة المقاومة أوراق مؤتمر جامعة فيلادلفيا الدولي العاشر، المؤتمر العلمي لكلمة الآداب والفنون (25-28 إبريل2006).

- الحاوري، علي أحمد(2014)، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، ورقة عمل مقدمة لورشة مكافحة الفساد المنعقدة بتاريخ 2014/2/10م، اليمن، الحديدة، اليمن.

- البريهي، علي، حرية المعلومات والنفوذ إليها من منظور المجتمع المدني والإعلام، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل التدريبية لمحاربة الفساد، مطبوعات مركزU4، لمكافحة الفساد.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(1998)، القنوات الفضائية العربية في خدمة الثقافة العربية الإسلامية، مكتبة بيع المطبوعات، القاهرة.

- القصور، أحمد (2013م)، دراسة تحليلية للمعالجة الإعلامية لقضايا التربية في الصحافة المكتوبة المغربية خلال فترة إعداد الدخول التربوي، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 2، العدد 11، تشرين الثاني 2013م.

ثالثاً. الكتب العربية والمعربة:

- الحاوري، علي أحمد(2014)، أساسيات في فقه الاتصال، ط1، اليمن، صنعاء، المتفوق للطباعة والنشر.

- إنزلايبر، ستيفن و روي بير و شانغو إنجر(1999)، لعبة وسائط الإعلام" السياسة الأميركية في عصر التلفزيون"، ترجمة شحدة فاروق و فاروق منصور، ط1، الأردن، دار البشير.

- حسين، سمير محمد(1983)، تحليل المضمون، القاهرة، عالم الكتب.

- رشتي، جيهان(1993)، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية.

- زكريا، أحمد (2012)، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، ط1، القاهرة، المكتبة العصرية.
- عبد الحميد، محمد (1983)بحوث المحتوى في الدراسات الإعلامية، ط 1، جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
- علم الدين، محمود (2004)، الفن الصحفي، القاهرة، دار أخبار اليوم، ص.
- مصطفى، هويدا (2004)، المعالجة الإخبارية للأحداث والقضايا العربية في قناة الحرة- دراسة تحليلية لعينة من نشرات الأخبار-، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد5، العدد2 يونيو- ديسمبر.
- مكاوي، حسن و الشريف سامي(2000)، نظريات الإعلام، مركز التعليم المفتوح، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص 463. في: الحاوري، علي أحمد(2014)، أساسيات في فقه الاتصال، اليمن، صنعاء، المتفوق للطباعة والنشر.

رابعاً. المراجع الأجنبية:

- Debra E. Blakely(2003). Social Construction of three Influenza Pandemics in the New York Time, Journalism & Mass Communication Quarterly, vol. 80, No. 4.
- Dov Shinar(2000), Media Diplomacy And Peace Talk: The Middle East And Northern Ireland, Gazette, vol. 62, No.2.
- Andrew C. Billings and Susan Tyler Eastman(2003), Framing Identities: Gender, Ethnic, and National Party in Network Announcing of the 2002 winter Olympics, Journal of Communication, vol. 53, No.4.
- Linda Jean Kensicki(2004), No Cure For What Ails Us: The Media- Constructed Disconnect Between social Possible Solutions, Journalism & Mass Communication Quarterly, vol. 81, No. 1.
- María Pestalardo, War on the Media: The News Framing of the Iraqi War in the United States, Europe, and Latin America A thesis Presented to The faculty of the Department of Communication East Tennessee State University In partial fulfillment of the requirement for the degree Master of Arts in Professional Communication May 2006 (Available At:
<http://etd-submit.etsu.edu/etd/theses/available/etd-0403106153117/unrestricted/PestalardoM042106f.pdf>
- Olga Baysha Omega and Kirk Hallahan Colorado, Media framing of the Mkrainian political crisis 2000-2001, journalism studies, vol.5, No.2, 2004.
- Oscar H. GANDY. JR et al, Race and risk: Factors Affecting the framing of storied about inequality. 7 Discrimination and just Plain Bad luck, Public Opinion Quarterly, vol 61 no 1, 1997.
- Paul. D. Leedy(1998), Practical Research Planning And Design, 5 TH ED. (New York: Macmillan Publishing Company).
- Roya Akhavan- Majid and Jyotika Ramparasad (2000), Framing Beijing; Dominant Ideological Influences on the American Press Coverage of the fourth UN conference on Women And the NGO forum, Gazette, vol. 62, No.1.